

إثر انخفاض أسعار النفط

«الوطني»: الفائض التجاري يتراجع في الربع الثاني إلى 6.6 مليارات دينار



قال تقرير البنك الوطني أن الفائض التجاري للكويت انخفض إلى 6.6 مليارات دينار في الربع الثاني من العام 2012، ليشكل ما نسبته 1.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لسنة 2012 وذلك بعد المستوى القياسي الذي سجله في الربع الأول من العام عند 7.3 مليارات دينار. وجاء ذلك نتيجة لانخفاض عائدات الصادرات النفطية وارتفاع فاتورة الواردات في الوقت نفسه، ومع ذلك، ما زال هذا الفائض يمثل ثلثي أعلى فائض تجاري مسجل، كما أنه يرتفع عن العام الماضي بمقدار 1.1 مليار دينار. من المتوقع أن يعمل ثبات أسعار النفط على دعم الصادرات والنفوذ الكبير في الأشهر القادمة، في حين يشير ارتفاع الواردات إلى تحسن النشاط الاقتصادي وخاصة في القطاع الاستهلاكي. وأضاف التقرير انخفضت إيرادات الصادرات النفطية بقيمة 0.5 مليار دينار في الربع الثاني من العام 2012 لتصل إلى ما دون 8 مليارات دينار، وذلك نتيجة انخفاض أسعار

ارتفاع الواردات يشير إلى تحسن النشاط الاقتصادي

خام التصدير الكويتي بواقع 11 دولارا أمريكيا للبرميل في الربع الثاني. ورغم أن صادرات النفط قد سجلت نمواً بلغ نحو 18 في المئة على أساس سنوي، فإن هذه الوثيرة كانت أقل من تلك المسجلة خلال العام الماضي، ولا يتوقع أن يشهد النصف الثاني من العام 2012 تغيراً ملحوظاً في عائدات الصادرات النفطية مع استقرار أسعار النفط.

كما تراجعت الصادرات غير النفطية بالمقدار نفسه ونقلت دون مستوى 0.6 مليار دينار في الربع الثاني من العام 2012. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الصادرات من منتجات الألبان حيث تأثرت أسعار البترول وكيمويات على الأرجح بانخفاض أسعار النفط، لكن على أساس سنوي، فقد ارتفعت الصادرات غير النفطية بنحو 0.1 مليار دينار مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وبعد الانخفاض الحاد الذي شهدته الواردات في الربع الأول من العام 2012، تعالت الواردات في الربع الثاني محققة نمواً بنحو 0.1 مليار دينار لتصل إلى 1.9 مليار دينار. كما تسارعت وتيرة النمو السنوي في الواردات لتصل إلى 15 في المئة، وهو أسرع معدل منذ الربع الأول من العام 2008. ويعتبر هذا النمو الجيد في الواردات متماشياً مع نشاط القطاع الاستهلاكي في الكويت، كما أنه يدعم توقعنا بنمو قوي في القطاع غير النفطي في الفترة القادمة.

وزيرالعلاقات الدولية الكندي يشيد بالبنك ونجاحه محلياً وخارجياً

العمر: استثمارات «بيتك» الخارجية تمثل قيمة مضافة للمجتمع والتنمية

أن يساهم في خلق فرص وفتح اتفاق جديد، ويعمل على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كما أن كندا والكويت عززتا في سبتمبر 2011 هذا الالتزام، حين تم توقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين البلدين.

ومن جهة أخرى شدد السفير الكندي لدى دولة الكويت دوجلاس جورج على الأهمية التي توليها كندا للعلاقات الوثيقة مع الكويت مضيفاً: نحن على أتم الاستعداد للعمل سوياً من أجل توثيق العلاقات، وتعزيز التبادل ما بين البلدين، وتطوير تعاوننا في جميع المجالات، وأما على بعبق نام أن الصداقة والتعاون المشترك بيننا سيعملان بمستقبل أكثر إشراقاً.

حضر اللقاء من وفد العلاقات الدولية الكندي كل من: جيف هينود، رافول شارما، و نوري موريسون، ومن «بيتك» رئيس الاستثمار عبدالناصر الصبيح ومدير عام البنوك الدولية شافين الغانم ومدير عام الإستراتيجية والعلاقات المؤسسية دولي المخيزيم ومدير إدارة العقار الدولي علي الغانم وجري في ختام الزيارة تبادل الهدايا التذكارية التي عبرت عن التقدير والعلاقات الطيبة بين الجانبين.



جانب من اللقاء

أوضح الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي «بيتك» محمد سليمان العمران «بيتك» يستهدف توسيع تواجده في الأسواق الخارجية إذا توافرت الفرص المناسبة لبناء كيان استثماري يحقق عوائد جيدة، وتعد كندا إحدى أهم هذه الأسواق، حيث يرى البنك على أن الهدف الاستراتيجي الذي يبنياه بيتك دوماً في استثماراته أن تكون طويلة الأمد وتعكس قيمة مضافة للمجتمع الذي تعمل فيه وأداة مساهمة في تنميته والمشاركة في تطوير قدراته على صعيد الإمكانيات البشرية والطاقت المتجبة والمشاريع الكبرى.

وخلال مائدة غداء أقامها «بيتك» على شرف وزير العلاقات الدولية الكندي كمال دالاس ومجموعة من كبار المسؤولين المرافقين له والمعينين بمجالات مختلفة وبحضور السفير الكندي لدى دولة الكويت دوجلاس جورج، أعرب العمر عن سعادته ببيتك وتقديره لهذه الزيارة وما تحمله من أهمية في وقت يدرس فيه «بيتك» توسيع استثماراته الخارجية، ضمن توجهه لتعزيز الانتماء الدولي والدخول إلى أسواق جديدة بعد دراسة لكافة التطورات الحالية والمستقبلية.

وأشار إلى أن «بيتك» نجح خلال العام الماضي في إنشاء صندوق عقاري في كندا بقيمة 450 مليون دولار كندي يستثمر في عمارات مدرّة للدخل بالتعاون مع إحدى الشركات الكندية الكبرى، كما أن هناك مؤشرات إيجابية عن نمو الاقتصاد الكندي، وتترىبات وبيئة استثمارية ملائمة.

من جهته أبدى وزير العلاقات الدولية ما بين الحكومات كال دالاس إعجابه الشديد وتقديره

لتجربة نجاح «بيتك» بالأسواق الدولية في نقل أسلوب عمل متميز وفريد لم يمنعه من تحقيق مستوى أداء عالٍ وبناء شبكة من علاقات التعاون مع المؤسسات المالية العالمية الكبرى مشيراً إلى أن كندا ترحب بالاستثمرين وتقدم لهم التسهيلات المناسبة، ومهتمة بالاستفادة من النمو الملحوظ للاقتصاد الإسلامي ومؤسساته ومنها «بيتك» بما يخدم الاقتصاد الكندي.

وأضاف: أن حجم التبادل التجاري بين الكويت وكندا تجاوز 186 مليون دولار في عام 2011 وذلك بزيادة 43 في المئة عن العام الذي سبقه، مشيراً إلى أن هناك بعض الشركات الكندية الناشطة في الكويت خصوصاً في مجال الطاقة، مشيداً بالعلاقات والصداقة الكويتية الكندية وتطورها التدريجي خلال السنوات القليلة الماضية، إذ تترزم حكومة كندا بتشجيع الاستثمار الذي من شأنه

«وربة» يستقبل عملاءه في مجمع الكوت

أعلن بنك وربة، أحدث البنوك الإسلامية في الكويت، عن استقباله للعملاء في جناحه الخاص في مجمع الكوت، في إطار مساعيها الجادة والمستمرة للتواصل المباشر والفعال معهم وتعريفهم بالمنتجات والخدمات المتميزة التي يقدمها. ويمثل جناح «بنك وربة» في «الكوت» إطلاقه الأولي في منطقة الفحيحيل للترتيب لحملة «لا تحاتي» وتسويق منتجاته وخدماته المصرفية المميزة.

وقد خصص البنك أربعة مراكز حاسوبية في الكويت لإقامة أجهته الخاصة، فكانت البداية في مجمع الـ 360 ومن ثم الأفتونز، مروراً ببارينا مول، وجامعة الكويت، مقر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وانتهاء بجمعية الكوت. وتهدف الحملة إلى تعريف العملاء بخصائص ومميزات الخدمات والمنتجات المقدمة من قبل البنك، ولا سيما حملة «لا تحاتي» التي تمنح العملاء حزمة قسيمة وفورية مع فرصة أو اثنتين للفرز بإحدى سيارات الميني كوبر الجديدة وذلك عند تحويل الراتب إلى بنك وربة. جدير بالذكر أن حملة «لا تحاتي» مستمرة حتى نهاية شهر ديسمبر 2012، وسوف يعلن عن أسماء الفائزين بعد انتهاء الحملة.

جابر: النهم الذي تتبناه في عملياتنا أدى إلى تحقيق نتائج متميزة

«برقان» يفوز بجائزة «أفضل بنك في الكويت» من EMEA Finance

تحقيق نمواً مطرداً في نتائج بنك برقان»

ومن حيث الربحية، يحل بنك برقان المرتبة الأولى في العائد على حقوق المساهمين في الكويت، حيث حقق البنك عائدات سنوية على حقوق المساهمين وصلت إلى 14.1 في المئة بالإضافة إلى العوائد على حقوق المساهمين الملموسة والتي وصلت أيضاً إلى 23.1 في المئة وذلك للأشهر التسعة الأولى في 2012. وتوضح المؤشرات الرئيسية بأن البنك يعد أحد أسرع البنوك نمواً في الكويت حيث نمت وائاع وعائدات القروض بواقع 26.8 في المئة - فالنمو المحفوظ والمطرد للبنك قد وضعه في مكانة متميزة لتحقيق بدوره تنوع مستدام في مصادر الدخل.



شتر جابر

و«أفضل مجموعة مصرفية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» لهذا العام. ففريق الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة سعيون ببناء البنك المتميز على الرغم من التباطؤ الاقتصادي، فالنهم الذي تتبناه في كافة عملياتنا قد أدى إلى

أعلن بنك برقان عن حصوله على جائزة «أفضل بنك في الكويت» المرموقة وذلك من قبل مجلة EMEA Finance والتي تعد أحد أهم مجلات القطاع المصرفي في العالم. هذا وتعرض جائزة البنك أدائه القوي ونتائجته المالية المتميزة خلال العام 2012. وباتى احتجاز بنك برقان الجديد إضافة للجائزة التي حصل عليها في وقت سابق من العام الجاري حيث فاز بجائزة «أفضل مجموعة مصرفية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2012» من «غلوبال بانكينج وفابنيس ريفيو».

وفي هذا الصدد قال بشير جابر، مساعد مدير عام - الاتصالات التسويقية في بنك برقان: يشرفنا الفوز بجائزتي «أفضل بنك في الكويت»

الذهب يواصل خسائره لليوم الثالث على التوالي

و تراجع السعر الفوري للذهب 0.3 في المئة إلى 1737.14 دولاراً للأونصة «الأونصة». وفقدت عقود الذهب الأمريكية 0.3 في المئة أيضاً ليصل السعر إلى 1737.60 دولاراً للأونصة. وتراجعت الفضة في المعاملات الفورية 0.6 في المئة إلى 33.82 دولاراً للأونصة. وانخفض البلاتين 0.7 في المئة مسجلاً 1597.49 دولاراً للأونصة في حين هبط البلاتيوم 0.9 في المئة إلى 659.22 دولاراً للأونصة.

تراجع الذهب مواصلاً خسائره لليوم الثالث على التوالي مع تلاشي الحماس بشأن اتفاق ديون اليونان وانصراف تركيز المستثمرين صوب مفاوضات أمريكية لتفادي أزمة وشيكة في ميزانية أكبر اقتصاد في العالم. واستأنف المشرعون الأمريكيون محادثاتهم للحلولة دون زيادات ضريبية وتخفيضات إنفاق بقيمة 600 مليار دولار قد تدخل حيز التنفيذ في أوائل 2013 لتكتمل بحزون تقديماً عليها.

البنك التجاري الكويتي».

أما الموظف سليمان الفصار الفائز بالمركز الأول عن فئة الرجال، فقد أعرب عن اعتزازه بهذا الفوز، مؤكداً أن تتويجه بالمركز الأول في هذه البطولة التي يمثل البنك التجاري فيها جاء بعد منافسات قوية بين الفرق المشاركة. ومنوها بأن استقبال رئيس مجلس الإدارة لوفدي التجاري الحائزين على المركز الأولي في هذه البطولة هو خير دليل على اهتمام البنك بموظفيه وسيكون بمثابة دافع قوي لتحقيق المزيد من البطولات في المستقبل.

وتأتي هذه المبادرة من قبل البنك انسجاماً مع مسؤوليته الاجتماعية تجاه موظفيه، حيث يرى البنك أن تقديم الدعم المعنوي لهم يساهم في إبران جوانب التميز في المجالات الرياضية والثقافية والمجالات الأخرى وبعد إحدى الركائز التي يبنياها البنك لتوطيد أواصر التعاون والترابط بين البنك والموظفين في إطار الأسرة الواحدة.



الموسي معكمنا بعض الموظفين

«الماسة»: التمويل التجاري يدعم نحو 90 في المئة من حجم التجارة العالمية

«الماسة كابيتال»: «يعزى هذا الانعكاش في جانب كبير منه إلى ازدياد عدد البنوك التي تقدم قروض التمويل التجاري بعد أن اقتصر ذلك في السابق على البنوك الكبرى، والمؤسسات المالية الدولية، والهيئات الحكومية. وقد اتسعت دائرة التمويل التجاري الآن لتشمل العديد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى». ووفقاً لتقرير «الماسة كابيتال»، فقد أدركت مجلة «جلوبال فاينانس» مصارف «سبتي بنك»، و«بي إن بي باريبا»، و«يونيكريديت»، و«البنك العربي»، و«بنك إس إي بي»، و«إتش إس بي سي»، و«سانتاندربنك» على قائمة «أفضل البنوك للتمويل التجاري في العالم» لعام 2012. كما أدركت المجلة كلاً من «البنك العربي»، و«بنك الإمارات دبي الوطني»، و«بنك قطر الوطني» على قائمة «أفضل البنوك للتمويل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

وتطرق التقرير أيضاً إلى قضية انسحاب البنوك الأوروبية من سوق التمويل التجاري نتيجة توقف القوى الكبرى في السوق عن تقديم الدعم لمبادعات أزمة منطقة اليورو. والقبود الصارمة على رؤوس الأموال وانخفاض احتياطي الدولار الأمريكي. مما دفعها إلى تصفية دفاتر قروضها مهتدة الطريق بذلك أمام منافسين جدد لدخول سوق التمويل التجاري. وقد سعت العديد من البنوك العالمية، أمثال «إتش إس بي سي»، و«سانتاندربنك»، و«جي بي مورغان»، و«سبتي غروب»، و«ويلز فارجو»، و«سويلومو مينسوي»، و«ميسوبويش يو إف جي المالية»، إلى اغتنام هذه

أشارت تقارير «مظلة التجارة العالمية» إلى أن التمويل التجاري يدعم نحو 90 في المئة من حجم التجارة العالمية، مما يجعله أحد القومات المحورية للإزدهار الاقتصادي.

وتجلت أهمية التمويل التجاري بشكل واضح خلال الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم عامي 2008 و2009 عندما أدت أزمة الائتمان العالمية إلى زيادة ونيرة التباطؤ في الصادرات.

كما انخفضت قيمة تجارة السلع العالمية من 16.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2008 إلى 12.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2009، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ22 في المئة. ووفقاً للتقرير الشامل الصادر عن شركة «الماسة كابيتال» فإن من الضروري الحرص على تفادي تكرار ذلك مرة أخرى من خلال التوظيف الأمثل لإمكانيات قطاع التمويل التجاري على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويرتكز التمويل التجاري بشكل رئيسي على 4 جوانب رئيسية تشمل: تسهيلات الدفع، والتمويل، والحد من المخاطر، وتوفير المعلومات المتعلقة بالحالة العامة للمعلومات أو عمليات الشحن. ويشير التقرير إلى أن قطاع التمويل التجاري يوفر العديد من الفرص الاستثمارية الجذرية والمتنامية، حيث أشارت شركة الاستشارات العالمية «وايلز وإيمان» إلى أن قيمة أسواق التمويل التجاري العالمية ستصل إلى 38 مليار دولار أمريكي «من حيث الإيرادات» بحلول عام 2015.

وفي هذا السياق، قال شايليش دات، الرئيس والرئيس التنفيذي لشركة